الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء
وسيادة القانون – استقلال

تقرير حول:

"الرقابة على العملية الانتخابية لنقابة المحامين في فلسطين"

2022

الهيئة الاهلية لاستقلال القضاء
وسيادة القانون – استقلال

فريق العمل

ماجد العاروري

صابرين أبو لبدة	محمد البردويل	حلا عودة
أحلام دراغمة	ديانا غول	شيماء طنينه

صدر في 18 ايار 2022

الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون - استقلال

مقدمة

جرت انتخابات نقابة المحامين الفلســـطينيين في 15 من ايار لعام 2022 في مراكز الاقتراع في الضـــفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الاقتراع (97%) من العدد الاجمالي لمن يحق له التصويت، حيث يبلغ عـدد المحـاميين حتى تـاريخ 2022/4/16 حوالي (6857) محـامٍ مزاول منهم (33%) من المحـاميـات الإناث[1]، وتنافس خلال الانتخابات (31) مرشـحاً في الضـفة، و(22) مرشـحاً في غزة، ضـمن ثلاث قوائم انتخابية في الضـفة، و(4) في غزة، يتنافسـون على (9) في الضـفة و(6) مقاعد في غزة، وبحسـب النتائج فقد فازت قائمة القدس بأحد عشـر مقعداً، خمسـة مقاعد في الضـفة وسـتة مقاعد في غزة، فيما فازت كتلة فلسطين بثلاثة، وحاز المستقلون على مقعد واحد[2].

قامت الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون استقلال بالرقابة على سير العملية الانتخابية في مرحلة التصـويت والفرز، بصـفتها هيئة رقابة محلية، من خلال متابعة العملية الانتخابية في أربع مراكز اقتراع، في كل من رام الله ونابلس والخليل وغزة، وقد وزعت مراكز الاقتراع في الضفة الغربية كالتالي:

القدس – مجمع النقابات المهنية.	أريحا – مقر النقابة.
رام الله– جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.	طوباس – مقر النقابة.
الخليل – مركز اسعاد الطفولة.	سلفيت – مقر النقابة.
نابلس – ملتقى رجال الأعمال.	طولكرم – مقر النقابة.
جنين – جمعية الكفيف.	بيت لحم – مقر النقابة.
قلقيلية – بلدية قلقيلية.	غزة – مقر النقابة.

وقد قدمت الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون – استقلال طلباً رسميا من رئيس لجنة الانتخابات في نقابة المحامين السـيد احمد الصـياد بالرقابة على العملية الانتخابية في كافة مراكز الاقتراع في الضـفة الغربية وقطاع غزة.

[1] التقرير المالي والإداري، نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين، 2019-2022، مركز القدس.
[2] نقابة المحامين الفلسطينيين، الموقع الرسمي، تاريخ الزيارة (2022/5/17).

اولاً: جهوزية مراكز الاقتراع

على الرغم من سلاسة عملية التصويت في بعض مراكز الاقتراع الا انه تم رصد العديد من المخالفات والتي تتعارض مع المعايير التي تتعلق بمراكز التصويت المنتشرة لاستقبال الناخبين، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد رصد العديد من المراقبين التابعون للهيئة مجموعة من المخالفات، أهمها:

- عدم مواءمة بعض المراكز الانتخابية وتوزيع محطاتها للأشخاص ذوي الإعاقة من المحامين، مثل مركز اقتراع بيت لحم والخليل ونابلس وغزة، لعدم توفر البنية التحتية اللازمة والمناسبة ما يؤثر سلباً على قدرتهم من المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية في مراكز بيت لحم والخليل ونابلس وغزة، بينما كان مركز رام الله في جمعية الهلال الفلسطيني مناسب تماماً ويتيح الفرصة لمشاركتهم.
- ضيق وصغر بعض مراكز الاقتراع مثل الخليل وغزة بما لا يتناسب مع عدد المقترعين، الأمر الذي أحدث حالة من الاكتظاظ والفوضى داخل القاعة من حين لأخر، خاصة عند تسليم أوراق الاقتراع والتحقق من الهوية وبطاقة العضوية.
- عدم ضمان خصوصية الاقتراع من خلال وجود كاميرات عدد (2) موجهة إلى الصناديق تنقل الصورة خارج اسوار مركز الاقتراع في غزة، بينما في مركز رام الله والخليل تبين أن الكاميرا تصور المقترعين أثناء قيامهم بالعملية الانتخابية، وتم التواصل مع اللجنة لتغيير اتجاه الكاميرا، ومنع اخذ صور للمقترعين.
- عدم توفر معايير الخصوصية للناخب في مراكز الاقتراع في رام الله والخليل ونابلس مما قد يؤثر على قرار الناخب بالتصويت، حيث لوحظ أن بعض إجراءات التصويت قد أخل بسرية تصويت الناخب، كما لوحظ أن بعض وكلاء القوائم كانوا على مقربة من طاولات مفتوحة بشكل كامل لاستخدام الناخبين دون ستائر، وبعض وكلاء القوائم والمرشحين كانوا يتحدثون مع الناخبين أثناء عملية ادلائهم بأصواتهم، بينما في غزة كان الجزء المخصص لعملية الاقتراع مفتوحاً ولم تكن عملية الاقتراع سرية بنسبة (100%)، حيث لا يوجد قواطع بين الكابينة والأخرى بالشكل المطلوب والكامل.
- تجمهر أعداد كبيرة من المناصرين للقوائم الانتخابية أمام المراكز الانتخابية، مما أعاق دخول بعض الناخبين والمشاركة في التصويت، اضطرار بعض الناخبين للمغادرة دون تصويت.

- شـهدت المراكز الانتخابية في رام الله والخليل ونابلس تجمهراً كبيراً أعاق عملية التصـويت فيها، وقد كانت المرافق ضـيقة للحد الذي لم يسـتوعب وجود الناخبين وتضـييق بعض المناصـرين وإشـغال الممرات في المراكز الانتخابية.
- شـهدت المراكز خللاً في توزيع المحاطات الانتخابية وفقاً للسـجلات، حيث لوحظ عدم توفر اسـم الناخب لدى سجل المحطة، بينما توفر لدى السجل الانتخابي.
- العديد من الناخبين في مراكز الاقتراع أتموا عملية التصـويت في مراكز اقتراع أخرى الأمر الذي أحدث حالة من الفوضـى واهدار الوقت والاكتظاظ لإتمام عملية التنسـيق بين المراكز، وهو ما حدث في مركز اقتراع رام الله حيث توافد عدد كبير من المحاميين الذين يحق لهم الانتخاب في مراكز القدس إلى مركز رام الله، بالإضافة إلى محافظات أخرى اتموا عملية الاقتراع في مركز رام الله.
- تجمهر جميع وكلاء القوائم داخل محطة الاقتراع وأحدثوا حالة من الفوضـى حيث لم يلتزموا بالتعليمات والارشـادات القانونية التي تخص وجودهم داخل مراكز الاقتراع، ولم يلتزموا أماكنهم وعملهم، وتدخلوا بالعملية الانتخابية.
- وجود بعض المراقبين في مواقع لا يمكن متابعة سير عملية الاقتراع من خلالها.
- أعضاء النقابة السابقون قاموا بفتح قسم مساند لناخبي القدس في مركز رام الله، وهو ما ساهم في توتر الأجواء لا سميا انتظار القوائم بأسماء الناخبين وتجمهرهم في مركز الاقتراع وأمام باب صندوق الاقتراع وداخل الصـندوق، واسـتحداث لجنة انتخابية جديدة في مركز اقتراع الخليل مع بقاء غرفة الاقتراع وذات الصناديق سهل وسرع سير العملية الانتخابية إلا أنّ المشكلة الخاصة بالفوضـى وضعف التنظيم استمرت بشكل كبير.
- تجاوز الناخب الفترة المسـموحة بالاقتراع حيث تواجد بعض الناخبين لأكثر من خمس دقائق في عملية ادلائهم بصوتهم في جميع مراكز الاقتراع بما في ذلك غزة.
- تجمهر كبير للناخبين داخل قاعة صناديق الاقتراع في مراكز الضفة، واستمرار تواجد الناخبين في قاعة الصندوق حتى بعد الانتهاء من عملية ادلائهم لأصواتهم.
- قيام بعض الناخبين بأخذ بطاقات ناخبين اخرين وشطب اسمائهم عن سجل الناخبين وعدم تسليمهم لبطاقاتهم، الامر الذي ادى لفقدان العديد من البطاقات وحرمان بعض الناخبين من التصويت.

- تدخين شـره من قبل موظفين اللجنة داخل صـندوق الاقتراع في مركز رام الله، ومن قبل الاشـخاص الموجودون دون صفة قانونية، ومن قبل بعض الناخبين أثناء الإدلاء بأصواتهم.
- تم نقل صـــناديق الاقتراع في مركز الخليل إلى داخل غرفة مغلقة وهذا يدل على وجود في العملية الانتخابية.
- الساعة 1:41 تم التواصل مع لجنة الانتخابات الموجودة في الخليل لوقف العملية الانتخابية بسبب حالة التدافع وانعدام الامن والنظام.
- تدخلات مباشـــرة في العملية الانتخابية من قبل المرشـــحين، ولم يلتزم الناخبون الموجودون داخل صـــندوق الاقتراع في مركز رام الله دون صـــفة قانونية بالتعليمات القانونية التي وجهت لهم من قبل المراقبين المحليين ولجنة الانتخابات لمغادرة القاعة واستمروا في احداث الفوضى والتدخل بعمل لجنة الانتخابات.
- العديد من الناخبين قاموا بتصوير ورقة الاقتراع في مركز رام الله حيث تم ضبط ناخبين واتخاذ إجراء قانوني بحقهم.
- من خلال عملية الرقابة تمت ملاحظة أشـــخاص أخطأوا في ورقة الاقتراع وطلبوا من رئيس اللجنة ورقة أخرى إلى أن الإجراء الذي حصـل هو قيام الناخب بإعداد محضـر خاص بواقع الحال وإلغاء الورقة الانتخابية الحاصـــل فيها الخطأ ومن ثم تزويده بورقة أخرى، وتبين وجود خربشـــة من قبل الناخبين في أوراق الاقتراع، وتم الغائها واستبدالها بأوراق جديدة، مع عمل محاضـر بالأوراق الملغاة، مع الختم والتوقيع عليها من قبل رئيس لجنة الانتخابات.
- من الامور التي أدت إلى حدوث الفوضـى والازعاج السماح بإدخال الاطفال والرضـع إلى صـناديق الاقتراع مما زاد الأمور سوء.
- تدخل أمن الهلال الأحمر في مركز اقتراع رام الله لفض حالة النزاع والمناوشـــات التي وقعت بين الناخبين والناخبين، والمرشحين والناخبين، وعدم احترام الزمالة.
- تواجد لعناصـــر من الأجهزة الأمنية داخل مراكز الاقتراع بلباس مدني في مركز رام الله ونابلس منذ بداية يوم الاقتراع إلى نهاية مرحلة الفرز.

- تم الاطلاع على محاضـــر اللجان الانتخابات وعلى كشـــوفات المحامين الذين يحق لها الاقتراع في غزة، بينما لم يتم اطلاع المراقبين على محاضـــر اللجان الانتخابية وكشـــوفات المحامين الذين يحق لهم الاقتراع في مراكز الضفة التي جرى الرقابة عليها.
- لم يتم اطلاع المراقبين على المحاضر الختامية للجنة الانتخابات في مراكز الاقتراع كافة.
- العملية الانتخابية جرت بالشـــكل المطلوب في غزة حيث تم فتح صـــناديق الاقتراع أمام المراقبين واللجنة، إلى جانب عرض الاقتراع على شـاشـة كبيرة موجودة خارج النقابة أمام كافة المحامين خارج مبنى النقابة لمشاهدة عملية الاقتراع، وقد بدء الاقتراع بالترتيب لكل محامي بعد الاطلاع على بطاقته والتأكد من هويته، من خلال كشف الأسماء الموزع (3) نسخ (خارج محطة الاقتراع يتم الـــتأكد من بطاقة المحامي – داخل محطة الاقتراع عند اســتلام بطاقة الاقتراع المختومة من لجنة الانتخابات – البوابة الخارجية بعد خروج المقترع يتم شطب اسمه من باب اخر خارجي).
- خلال عملية الانتخابات في غزة قام محاميين بتقديم اعتراضـــين يتعلقان بســـرية الاقتراع وأن مكان الاقتراع غير سري ومكشوف، ولم ترد اللجنة على اعتراضاتهم.
- تمديد فترة الاقتراع في كل من الضفة وغزة ببيان صادر عن النقابة من الساعة 5 مساءً حتى الساعة 7 مساءً دون ابداء أي مبرر لذلك.

ثالثاً: مخالفات خاصة بلجنة الانتخابات

- قيام أحد أعضاء لجنة الانتخابات ورئيس مركز الاقتراع برام الله بافتعال حالة من الفوضى.
- عمل لجنة الانتخابات لم يكن منظم، من حيث إدارة العملية الانتخابية وفقدان الكثير من بطاقات المحامين الناخبين داخل مركز اقتراع رام الله.
- هناك امور تدفع باللجنة إلى التصريح بوقف العملية الانتخابية منها 1- التدافع وهو متوفر في مركز اقتراع نابلس ورام الله، وتم وقف العملية الانتخابية في رام الله لمدة عشر دقائق، 2- الفوضى وانعدام النظام موجود في جميع مراكز الاقتراع، 3- الاعتداء على صـــناديق الاقتراع، حيث جرى نقل الصندوق إلى غرفة مغلقة في مركز الخليل دون ابداء أسباب واضحة.

- بعض الناخبين قاموا بالإدلاء بأصـواتهم مرتين، بسـبب حالة الفوضـى والاكتظاظ وعدم تنظيم لجنة الانتخابات لعملها، تم رصـد حالة وتبليغ اللجنة عنها في مركز رام الله، ولم تأخذ اللجنة أي إجراء قانوني، وفي مركز الخليل كان هناك خلل في ضـبط العملية الانتخابية حيث عجزت اللجنة عن معرفة هل الناخب الذي شـطب اسـمه قام بعملية الاقتراع أم لا، حيث لم تكن عملية الانتخابات واضحة ومتسلسلة بما يخص الناخبين وادعاءاتهم من قيامهم بالاقتراع أم لا.
- الأجواء الانتخابية اتاحة فرصة وجود ما يعرف بالورقة الدوارة، وهي قيام بعض الناخبين بإخراج ورقة دون إدخالها في صـندوق الاقتراع، وهو ما أدى إلى ادعاءات بعض الكتل والمرشـحين بوجود العديد من الأوراق الدوارة التي تعبأ خارج الصندوق.
- شـهد مركز اقتراع رام الله ونابلس وجود ناخبين مكفوفين، حيث أدلى الناخب الكفيف في رام الله بصوتهم بمرافقة أحد أعضاء لجنة الانتخابات دون وجود المراقب أو رئيس اللجنة، وفي مركز الخليل قام نائب رئيس لجنة الانتخابات برفقة الناخب الكفيف إلى العملية الانتخابية، وقام بالتدوين محامي مزاول في نقابة المحامين، وتم التدوين على ورقة الاقتراع من قبل النائب المراقب، ودون حضـور رئيس لجنة الانتخابات أو مراقب اخر على ذلك، وهو ما يشير إلى عدم وجود سياسة واضحة للجنة الانتخابات للتعامل مع المكفوفين.
- قيام لجنة الانتخابات برفع الاصوات على الناخبين مما دفعهم إلى المغادرة دون الادلاء بأصواتهم في مركز اقتراع الخليل ورام الله.
- بعض الناخبين قاموا بإبراز مادة دعائية لإحدى القوائم وهي (ستيركز) عليه اسماء المرشحين وابرازها خلال عملية الاقتراع وقيامهم بالتصـويت، تم اتخاذ الإجراء القانوني بحقهم من قبل لجنة الانتخابات وتقديم محضـر اعتراض وعددهم (2) في بداية يوم الاقتراع، بينما لم تولِ اللجنة اي اهمية لبعض الناخبين الذي أبرزوا هذه المخالفة اثناء عملية الاقتراع بعد منتصـف يوم الاقتراع وعددهم (2) من الناخبين ولم يتم اتخاذ اي إجراء قانوني بحقهم، ولم تبد اللجنة اي تعاون مع المراقبين المبلغين عن هذه المخالفة.
- من أسـباب تعطيل العملية الانتخابية في مركز اقتراع الخليل ان اللجنة اشـترطت تسـليم الهاتف الشخصي قبل الدخول إلى الاقتراع وكان من الاولى ان تقوم بالتنبيه ان من يقوم بالتجاوز والتصوير

يحال إلى المجلس التأديبي، بينما في مركز رام الله اتخذت اللجنة إجراء تسـليم الهاتف قبل عملية الاقتراع بعد ضبط اول حالة تصوير، وفي إحدى المراكز سربت صورة لاقتراع أحد الناخبين مرفقة ببطاقة النقابة، ما يظهر عدم وجود إجراءات وتطبيق سياسة واضحة للجنة الانتخابات للتعامل مع هذه المخالفات.

- وجود العديد من الأشخاص غير معروفة صفتهم القانونية داخل صندوق الاقتراع، حيث ان لجنة الانتخابات يجب أن تشكل لجان فرعية مسؤولة عن حسن سير العملية الانتخابية وان أي تدخلات قد تعطي أثراً سلبياً لسير العملية الانتخابية وترفع فيها تقارير من الممكن ان تؤدي إلى احالة من قام بالتجاوز إلى المجلس التأديبي وهو ما لوحظ في مركز الخليل ورام الله من تواجد اشخاص ليسوا من اللجنة تتدخل في سير العملية الانتخابية بشكل مباشر ولم تتعامل معهم اللجنة.
- عدم المبالاة لدى لجنة الانتخابات في متابعة سير العملية بشكل ديموقراطي لاسيما بعد نصف يوم الاقتراع، بسبب انتشار حالة الفوضى العارمة والاكتظاظ والمناوشات وارتفاع الأصوات.

ثالثاً: استمرار مظاهر الدعاية الانتخابية خلال عملية التصويت

- تم رصد دعاية انتخابية من قبل بعض المرشحين لقائمة القدس وقائمة فلسطين داخل مركز الاقتراع.
- توزيع قائمة القدس لمواد دعاية اعلانية تمثلت في (ستيكرز) يحمل قائمة بأسماء المرشحين.
- ظهور بعض الناخبين بدلالات الدعاية الانتخابية.
- قيام بعض المرشحين بحملات انتخابية باب صندوق الاقتراع وباب مركز الاقتراع، وداخل الصندوق.
- دخول بعض الناخبين بالكوفية الفلسطينية، تم السماح لهم بإبقائها لاعتبارها رمز فلسطيني لا يمثل قائمة محددة، علماً ان العديد من الكوفيات تم توزيعها كدعاية انتخابية باب مركز اقتراع رام الله لإحدى القوائم الانتخابية.

رابعاً: مخالفات خاصة بعملية الفرز

- تأخرت عملية فرز الأصـوات في مركز رام الله لما يقارب السـاعة ونصـف، بينما بدأت عملية الفرز في الوقت المحدد بعد اغلاق الصـــندوق في غزة، وفي نابلس الفرز تم مباشـــرة بعد انتهاء وقت الانتخابات، وهو مخالف لتعليمات لجنة الانتخابات المركزية، والتي تفيد بأن يتم الفرز بعد ســـاعة كاملة من انتهاء الوقت المحدد للانتخابات، وهذا إجراء باطل.
- أبدى أعضـــاء مجلس النقابة الســـابقون عدم ممانعة المحاميين والجمهور حضـــور عملية الفرز في مركز اقتراع رام الله وتم فتح الصندوق وإبقاء الباب مفتوح للدخول والخروج، وحدوث حالة من الفوضى والاكتظاظ اثناء الفرز.
- مشـــاركة أحد ممثلي القوائم في مركز رام الله لجنة الانتخابات في التحضـــير لعملية الفرز ومراجعة كشوف الناخبين قبل عملية الفرز.
- لم تلتزم اللجنة باطلاع المراقبين محضـــر افتتاح واختتام الاقتراع بما يخص حصـــر عدد المقترعين المؤشر على أسمائهم في سجل الناخبين في المحطة وتسجيل عددهم، حيث تم تقديم رقم بشكل غير رســـمي حول كشـــف الناخبين الذين أتموا عملية الاقتراع في مركز رام الله، ولوحظ أن الرقم لم يكن مطابق لعدد الأوراق داخل الصـــندوق، وقد أعلنت اللجنة الرقم ومطابقته مع الكشـــوف بعد فتح الصـــناديق وعدّ الأوراق بداخله، الأمر الذي قد يؤكد بوجود عدد من الناخبين قاموا بالتصـــويت أكثر من مرة.
- قيام أحد الناخبين ممن ليس له عمل قانوني بمشـــاركة اللجنة في عملية الفرز بمركز اقتراع رام الله، وتدوين الأصوات على اللوح.
- حدثت فوضى كبيرة واكتظاظ أثناء عملية الفرز، وتدخين بشراهة من قبل جميع الموجودين في عملية الفرز.
- اتسـمت عمليات مطابقة أعضـاء الهيئة العامة الذين اقترعوا في مراكز الاقتراع مع عدد الأوراق التي عدت بحالة من عدم الشـفافية التامة، فقد لوحظ ان احد مراكز الاقتراع لم يعلن مسـبقا بشـكل رسـمي عن عدد الأشـــخاص الذين اقترعوا قبل عد الأوراق، واعلن فقط مطابقة عدد المقترعين مع عدد

الأوراق، وكانت النتيجة مختلفة عن الأرقام التي أشـار اليها بشـكل مسـبق احد أعضـاء اللجنة، ولم تجرى مطابقة شـاملة بين جميع مراكز الاقتراع قبل بدء عد الأصـوات ليتضـح ان كانت متطابقة او غير ذلك، وفي بعض المراكز خاصـــة غزة اشـــير الى نتائج غير متطابقة بين عدد الأوراق وعدد المقترعين.

استنتاج عام:

بناء على ما تقدم يرى الفريق الرقابي للهيئة الأهلية لاسـتقلال القضـاء وسـيادة القانون – اســتقلال أن انتخابات نقابة المحاميين الفلســطينيين احترمت بدرجة مقبولة غالبية الإجراءات الانتخابية لضـمان نزاهة وشـفافية العملية الانتخابية، لكنه يخشـى في الوقت ذاته من احتمالية تأثر النتائج النهائية للانتخابات بالملاحظات والخروقات التي تم رصـدها نظراً للتقارب الشديد بالأصوات بين المتنافسين.

توصيات:

بناء على مجمل الملاحظات والمخالفات التي تم رصدها، تضع الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" جملة من التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند إجراء الانتخابات النقابية المقبلة، أهمها:

- ضرورة ان تشرف لجان وطاقم تنفيذي مستقل نظراً لبروز تشابه المصالح وتشابك العلاقات ما بين الموظفين وأعضاء اللجان الانتخابية وما بين القوائم والمتنافسين ما يضر بالعملية الانتخابية ويضعف نزاهة العملية الانتخابية.
- ضرورة وجود أنظمة وإجراءات واضحة ومعلنة في جميع مراحل العملية الانتخابية تجاه جميع القضايا التي برز فيه إشكاليات وتنافر، حتى لا تقع مثل هذه الإشكاليات في الانتخابات المقبلة.
- أن يعلن السجل الانتخابي بشكل مسبق محدداً من خلاله مراكز الاقتراع، ولا يجوز أن يتم السماح بتغيير مركز الاقتراع لعدم وجود قدرة على التأكد من تعديل السجل في نفس ساعة الانتخابات، حيث يجب أن تكون الإجراءات بما يتعلق تعديل مركز الاقتراع بالنسبة للسجل الانتخابي في المرحلة التي تسبق عملية نشر السجل الذي يحمل اسم الناخب ومركز الاقتراع.
- ضرورة أن تجرى الانتخابات القادمة بزيادة عدد اللجان الانتخابية في المحافظات بحيث يكون لكل لجنة عدد محدد من الناخبين يقترع امامها.
- أن يتم توزيع الأسماء للناخبين في مراكز الاقتراع في الانتخابات المقبلة حسب الترتيب الأبجدي لتسهيل عملية التحقق من الناخبين وبطاقاتهم.
- ضرورة تطبيق القواعد الانسانية والقواعد الخاصة بأخلاقيات مهنة المحاماة بحيث يتم تسهيل دخول المحاميين الكبار في السن أو الذين يعانون من ازمات حركية وتقديم المساعدات اللازمة لهم.
- ضرورة اختيار مراكز اقتراع تتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصة ومع اعداد الناخبين.